دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وخلق فرص عمل
–دراسة حالة الجزائر–

د. جلال عبدالقادر - أستاذ محاضر "ب"
المركز الجامعي مرسلي عبد الله–تيبازة–

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبيان الآثار الاقتصادية لها على مختلف الجوانب، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية ومنه المساهمة في تحقيق التشغيل.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة نركز بالأساس على الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك للوقوف على وضعها الحالي في ظل ما تشهده الساحة الاقتصادية من تحولات، ثم دراسة الآفاق المستقبلية لهذه المؤسسات.

الكلمات الدالة:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوظائف، التشغيل، البطالة.

Abstract

This research aims to shed light on small and medium enterprises in Algeria and their economic effects at different levels. It also aims to clarify the relationship between the effectiveness of small and medium enterprises and the achievement of economic development, which encourages and leads to fullemployment.

In order to achieve the objectives of this research, we have focused on the analysis ofthe current state of small and medium businesses in Algeria under the current economic situation, which witnesses huge changes. Furthermore, we have examined the future prospects of these enterprises.

Key words:small and medium enterprises, jobs, employment, unemployment.

مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري تطورات وتحولات عديدة، حيث أصبحت الجزائر تولي أهمية بالغة لعملية الانفتاح الاقتصادي ومحاولة إيجاد بدائل فيما يخص تنويع إقتصادها في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، والمتميز بالتذبذب في أسعار النفط. وبالتالي أصبح القطاع الخاص المحلي والأجنبي يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني نظرا للتشريعات الجديدة التي جاءت في قانون المالية لسنة 2016 والتي تسمح للمستثمرين الخواص وكذا المستثمرين الأجانب بشراء 30% من رأسمال الشركات الوطنية. إن السياسات الحكومية الأخيرة لا سيما تشجيع المناولة وغيرها ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة بالانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تعمل على محاولة تطوير المؤسسات الاقتصادية، في ظل ما تشهده الساحة الاقتصادية من منافسة حادة مما يتطلب ويستدعي رفع كفاءة وفعالية مختلف المؤسسات الاقتصادية بشتى أشكالها، من أجل تطوير الاستثمار والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لتطوير وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت السلطات العمومية سنة 2001 بإصدار قانونين. الأول هو قانون تطوير الاستثمار وجاء لإعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني للاستثمار.أما القانون الثاني فيتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من

المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن الهدف الأساسي من هذا القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة.

I-الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قامت الحكومة الجزائرية بعدة إصلاحات اقتصادية مست جميع القطاعات خلال السنوات الماضية مما أدى إلى تغير هيكل وعدد وطبيعة المؤسسات الاقتصادية، حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح عددها في تزايد من سنة لأخرى مقارنة بالمؤسسات العمومية، حيث فاق عددها 770 ألف مؤسسة سنة 2013 مساهمة بذلك في خلق ما يزيد عن 02 مليون منصب شغل[1]، بعد أن كان عددها لا يتجاوز 300 ألف مؤسسة قبل عشر سنوات أي سنة 2003.

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2003-2013).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	288.587	312.959	342.788	376.767	410.959	526.519	625.096	619.072	659.309	711.832	777.818

المصدر: اعتمادا على نشريات المعلوماتالإحصائية لوزارة المناجم والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعطيات المبينة في الجدول أعلاه تؤكد حقيقة على أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذ اهتمام الحكومة الجزائرية، حيث أصبحت تولي أهمية بالغة لهذا النوع من المؤسسات، لذلك نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضاعف عدة مرات وبشكل سريع خلال 10 سنوات، حيث وصل العدد الإجمالي لهذه المؤسسات إلى 777.818 مؤسسة في حدود سنة 2013. بمعنى أن عدد المؤسسات زاد بـ 489.231 مؤسسة، ويرجع ذلك أساسا إلى الدعم المالي والمادي من قبل الحكومة لهذا النوع من المؤسسات. فهذه المؤسسات تتلقى عموما قروضا بمعدلات فائدة منخفضة، وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الإيجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين نظرا للأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه، فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المديين المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، الغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية وتطوير هذا القطاع فتم استحداث صندوق ضمان القروض، وصندوق رأسمال المخاطر، إلى جانب إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاديات المتقدمة حيث تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتقاس أهميتها ودرجة مساهمتها في الاقتصاد الوطني بمدى قدرتها على استيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة العاطلة عن العمل، وهكذا فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في أي اقتصاد نظرا لمساهمتها في التشغيل وخلق مناصب الشغل، والجدول رقم 02 يوضح لنا نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر من سنة 2008 إلى سنة 2013.

الجدول رقم (02): نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2008- 2013).

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التشغيل الإجمالي	9.146.000	9.472.000	9.735.000	9.599.000	10.170.000	10.788.000
التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1 540 209	1 546 584	1 625 686	1 724 197	1 848 117	2 001 892
نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل(%)	16,84	16,32	16,69	17,96	18,17	18,55

المصدر: اعتمادا على معطيات ONS ونشريات المعلوماتالإحصائية لوزارة المناجم والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول رقم (02)، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في إجمالي مناصب الشغل بالجزائر بنسب تظهر بأنها منخفضة نوعا ما، حيث كانت مساهمتها سنة 2008 تقدر بـ 16.84% من إجمالي الوظائف و16.32% سنة 2009 ثم 16.69% سنة 2010، ما يمكن قوله بشأن هذه الملاحظة هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر بأنها تساهم بنسب محتشمة في إجمالي الوظائف بالجزائر، إلا أن ذلك لا يعكس حقيقة الواقع، ويعود ذلك إلى عدم التصريح بالعمال لدى مصالح الضمان والإجتماعي وهذا بسبب اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على العمالة غير الأجيرة قانونيا، حيث يزاول صاحب المؤسسة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب. ويبرز ذلك بوضوح في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة، كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة، وكذا تشغيل الصبية وصغار السن، وكثيرا ما يجري تشغيل العمال دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية كمفتشيات العمل ومصالح الضمان الاجتماعي.

بالإضافة إلى ما سبق فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات الذي يناسب ممارسة الأنشطة الخفية، نتيجة لطبيعة هذه المؤسسات من حيث الحجم وعدد العمال وكذا سهولة الاختفاء، عكس المؤسسات الكبيرة التي يستحيل لها في الغالب أن تمارس أنشطة خفية.

ومما يمكن قوله أيضا وكما رأينا سابقا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص والذي عادة ما يسوده التشغيل غير الرسمي. غير أنه على الرغم من هذه المعطيات لا يزال التقويم الدوري للتشغيل المنظم في القطاع الخاص صعب الإنجاز في الوقت الراهن، ولا تزال الأنشطة غير الرسمية والتشغيل غير الرسمي تميز هذا القطاع الذي ينتظر منه مساهمة أكبر في إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية وزيادة التوظيف وكذا المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات.

إن الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن بحاجة لعدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على تلبية حاجات المجتمع من جهة، وكذا استيعاب الأعداد المتزايدة من اليد العاملة الداخلة لسوق العمل.

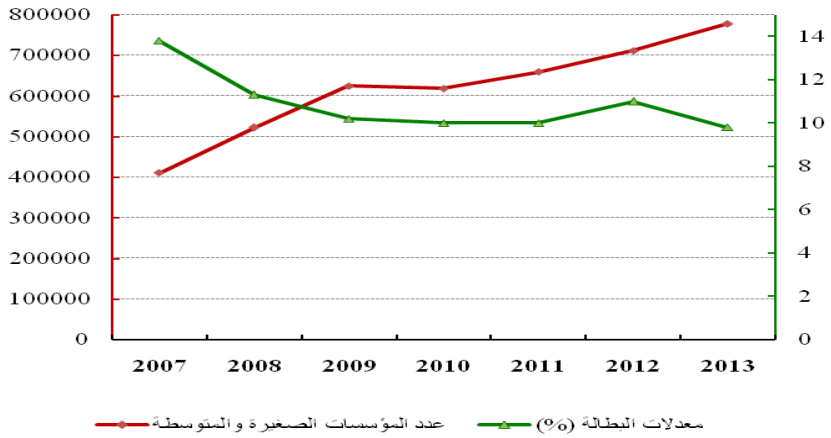
حسب ما تشير إليه إحصائيات وزارة المنجم والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتواجد في الجزائر أكثر من 777.818 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهذا سنة 2013، حيث تشكل المؤسسات ذات الملكية الخاصة أغلبيتها، بالإضافة إلى أنها توفر أكثر من 02 مليون منصب عمل[2].

غير أن مثل هذه المؤسسات والتي تغلب عليها طبيعة الملكية الخاصة، حيث نجد أن التشغيل متمركزا لدى القطاع الخاص الذي يحتاج من دون شك إلى قوانين صارمة منظمة لعلاقات العمل به، وهذا تفاديا للسلبيات التي يمكن أن تبرز في ظل ممارسات القطاع الخاص.

III- أثر تغير عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدلات البطالة في الجزائر:

مما لا شك فيه أن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له علاقة بمستويات البطالة، فزيادة عدد هذه المؤسسات سوف يؤدي لا محالة إلى تخفيض معدلات البطالة، كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر كمستوعب لفائض العمالة، وتعتمد على اليد العاملة بكثافة[3].

الشكل رقم (01): مقارنة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة للفترة (2007- 2013).



المصدر: بناءا على إحصائيات وزارة المناجم الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

انطلاقا من الشكل البياني رقم (01)، نلاحظ أنه خلال الفترة (2007- 2013) كانت هناك علاقة عكسية بين تغيرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتغيرات معدلات البطالة فزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقابلها دوما انخفاض في معدلات البطالة.

فمثلا في 2007 كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 410.959مؤسسة ومعدل البطالة المقابل لها هو 13.8% ونتيجة لارتفاع عدد المؤسسات إلى 777.818 مؤسسة سنة 2013 انخفض معدل البطالة إلى 09.8% خلال نفس السنة.

وهذا ما يفسر بالدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خفض معدلات البطالة وخلق فرص عمل. من هنا يمكن القول أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في التصدي لمشكلة البطالة بالجزائر فهي تساهم إلى حد ما في تحقيق التشغيل.

إذن نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها كفيل بامتصاص البطالة، لذلك نجد أن الحكومة الجزائرية أصبحت تولي أهمية بالغة لهذا النوع من المؤسسات بتقديم الحوافز المناسبة لأصحابها لتشغيل الشباب والاستفادة منها كأحد الحلول لظاهرة البطالة، ويظهر هذا الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار قانون خاص بها سنة 2001 والمتمثل في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى برامج التأهيل المسطرة لدعمها بحيث تقدم الدولة كدعم لهذه المؤسسات كل سنة ما قيمته 1 مليار دينار جزائري، فضلا عن ذلك فقد قامت الدولة بإنشاء وكالة خاصة لتطوير هذه المؤسسات تسمى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME وكذا مراكز تسهيل لهذه المؤسسات على مستوى كل ولاية.

خاتمة:

يمكن القول في الأخير أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وأنها تعتبر من الركائز الأساسية في عملية الإنتاج والتوظيف، ومما زاد من أهميتها وتطور نمو أعدادها هو الخصائص التي تتميز بها خاصة فيما يتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية كمرونة الإدارة والفعالية والكفاءة لهذه المؤسسات وسهولة تأسيسها وحريتها في اختيار النشاط الذي يناسبها. نتيجة لكل هذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما سواءً من الناحية الاقتصادية بمساهمتها في خلق فرص عمل والمساهمة في تنمية الصادرات أو من الناحية الاجتماعية من خلال مساعدتها على بناء علاقات وثيقة مع المستهلكين وكذلك التخفيف من المشكلات الاجتماعية خاصة مع تنامي ظاهرة البطالة. فمن خلال تتبعنا لنمو أعدادها وخصائصها اتضح أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دور لا بأس به فيما يخص إمتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة إلا أن ذلك غير كافي وأصحاب هذه المؤسسات مطالبين بالتفعيل الحقيقي لدور هذه المؤسسات من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

في هذا الإطار يجب على الحكومة الجزائرية أن تقوم بعدة إجراءات من بينها:

- ضرورة تفعيل مزايا ضريبية وتأمينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة الوعي بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل الجزائر وخارجها.
- إنشاء حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساندة المبادرين من أصحاب المؤسسات الجديدةوالذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مؤسساتهم.

قائمة المراجع:

1- نشرية المعلومات الإحصائية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المناجم والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، العدد 24، 2013.

2- المرجع السابق.

3- عبدالقادر جلال، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية، رسالة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، 2015، ص177.